

دعوى إنكار متأخري الأشاعرة

رؤية اللّه -تعالى-

دراسة تحليلية نقدية لموقف ابن تيمية

من متأخري الأشاعرة في رؤيته -تعالى-

إعداد

د محمد عبد العزيز مشعل

عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة والفلسفة

كلية أصول الدين بطنطا - جامعة الأزهر



دعوى إنكار متأخري الأشاعرة رؤية الله -تعالى- "دراسة تحليلية نقدية لموقف ابن تيمية من متأخري الأشاعرة في رؤيته -تعالى-"

محمد عبد العزيز مشعل.
قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين بطنطا، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: mohamedmashaal.27@azhar.edu.eg mashaal.88@gmail.com //

الملخص:

الناظر في التراث الأشعري يجد بوضوح تام موقفهم من رؤيته –تعالى–، وتأكيدهم على إمكان رؤيته ووقوعها، إلا أن ابن تيمية كانت له وجهة نظر أخرى، فذكر في مؤلفاته أن متأخري الأشاعرة أنكروا الرؤية، وينسب ذلك إلى الغزالي والرازي على وجه الخصوص، فما حقيقة ذلك؟ وهل فعلًا خالف بعض المتأخرين من الأشاعرة القول بوقوع الرؤية وقاموا بتأويلها ووافقوا المعتزلة؟ هذا ما تعرضت له الدراسة للتعرف على حقيقة موقف الأشاعرة من رؤيته –تعالى–، وتفسير النصوص التي اعتمد عليها ابن تيمية في دعواه ومدى صحتها، ومحاولة الوقوف على مصدر هذا القول عند ابن تيمية، ثم الوصول إلى موقف واضح جلي لمتأخري الأشاعرة وبخاصة الغزالي والرازي الذين نص عليهم ابن تيمية في تلك الدعوى. وقد تكون البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، المبحث الأول: تقرير ابن تيمية لموقف متأخري الأشاعرة في رؤيته –تعالى–، والمبحث الثاني: حقيقة موقف متأخري الأشاعرة في رؤيته –تعالى–، والمبحث الثالث: الأسباب الدافعة لموقف ابن تيمية من متأخري الأشاعرة في رؤيته –تعالى– والرد عليه، والخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

المنهج: اتبعتُ في هذا البحث المنهج التحليلي النقدي.

النتائج: عدم صحة ادعاء ابن تيمية إنكار المتأخرين من الأشاعرة رؤيته –تعالى–. اعتمد ابن تيمية في تقريره لهذا الموقف على الإلزام، كما اعتمد على نصوص بعيدة كل البعد عن حقيقة موقفهم من الرؤية. اعتبر ابن تيمية أن اثبات رؤية بلا جهة محور نقطة التحول عند المتأخرين في إنكارهم للرؤية –على حد زعمه–. تأثر ابن تيمية بنقد المعتزلة وابن رشد للأشاعرة في إثبات رؤية بلا



جهة، كما تأثر ببعض الحنابلة في موقفهم من الأشاعرة في الرؤية. موقف متأخري الأشاعرة من الدليل العقلي على إثبات الرؤية وموقفهم من الدليل النقلي كان دافعا لابن تيمية في اتهامهم بإنكارها.

التوصيات: إعادة قراءة ما ألزم به ابن تيمية خصومه في القضايا العقدية، ودراسة مدى تأثر ابن تيمية بالمعتزلة وابن رشد في الرد على خصومه، ودراسة التطور الفكري عند متأخري الأشاعرة ودوافعه.

الكلمات المفتاحية: الأشاعرة، ابن تيمية، الغزالي، الرازي، رؤية الله تعالى.





The claim of denial of the late Ash'aris – the vision of God – Almighty – "A critical analytical study of Ibn Taymiyyah's position on the late Ash'aris in his vision –Almighty"–

Mohammed Abdul Aziz Mashaal .
Department of Theology and Philosophy, Faculty of Fundamentals of Religion, Tanta, Al-Azhar University, Egypt.
Email: mohamedmashaal.27@azhar.edu.eg // mashaal.88@gmail.com

Abstract :

The viewer in the Ash'ari heritage finds quite clearly their position on his vision –Almighty–, and their emphasis on the possibility of seeing it and its occurrence, but Ibn Taymiyyah had another point of view, so he mentioned in his writings that the late Ash'aris denied the vision, and attributed to Al-Ghazali and Al-Razi in particular, so what is the truth of that? Did some of the later Ash'aris really disagree with the statement that the vision took place and interpreted it and agreed with the Mu'tazila? This is what the study was exposed to to identify the truth of the position of the Ash'aris of his vision –Almighty–, and the interpretation of the texts that Ibn Taymiyyah relied on in his claim and the extent of their validity, and try to find out the source of this saying when Ibn Taymiyyah, and then reach a clear position clear and clear to the late Ash'ari, especially Al-Ghazali and Al-Razi, who were stipulated by Ibn Taymiyyah in that lawsuit. The research may consist of an introduction, three sections and a conclusion, the first topic: Ibn Taymiyyah's report of the position of the late Ash'aris in his vision –Almighty–, and the second topic: the reality of the position of the late Ash'aris in his vision –Almighty–, and the third topic: the reasons driving the position of Ibn Taymiyyah of the late Ash'aris in his vision –



Almighty- and the response to it, and the conclusion: in which the most important results of the research and its recommendations.

Methodology: In this research, the critical analytical approach was followed.

Results: The invalidity of Ibn Taymiyyah's claim that the late Ash'aris denied his vision -Almighty-. In his report of this position, Ibn Taymiyyah relied on obligation, as well as on texts that are far removed from the reality of their position on the vision. Ibn Taymiyyah considered that proving a vision without a side is the focus of the turning point for those who are late in denying the vision -as he claimed-. Ibn Taymiyyah was influenced by the Mu'tazila and Ibn Rushd's criticism of the Ash'aris in proving a vision without a side, and he was also influenced by some Hanbalis in their position on the Ash'aris in the vision. The position of the late Ash'aris on the rational evidence to prove the vision and their position on the transmission evidence was a motive for Ibn Taymiyyah in accusing them of denying it.

Recommendations: Re-reading what Ibn Taymiyyah committed his opponents to do in doctrinal issues, studying the extent to which Ibn Taymiyyah was influenced by the Mu'tazila and Ibn Rushd in response to his opponents, and studying the intellectual development of the late Ash'aris and his motives.

Keywords: Ash'ari, Ibn Taymiyyah, Al-Ghazali, Al-Razi, Vision of God Almighty.



مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

فإن رؤية الله تعالى من القضايا العقدية التي شغلت الفكر الكلامي الإسلامي بحثًا ودراسة، وذلك من حيث وقوعها أو عدم وقوعها، وتفسيرها والاستدلال عليها.

والمتتبع لتراث أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية يجد –بكل وضوح– إثباتهم رؤية الله تعالى في الآخرة ووقوعها، يقول الإمام الأشعري: "فلما لم يكن في إثبات الرؤية شيء مما لا يجوز على الباري لم تكن الرؤية مستحيلة، وإذا لم تكن مستحيلة كانت جائزة على الله"(١)، ويقول الإمام الماتريدي: "رؤية الرب – عز وجل– عندنا لازم وحق من غير إدراك ولا تفسير"(٢)، ويقول الباقلاني: "اعلم أن أهل السنة والجماعة قد جوزوا الرؤية على الله – تعالى– شرعاً وعقلاً بلا خلاف بينهم على الجملة"(٣).

واستدل أهل السنة على الرؤية بأدلة عقلية وبظواهر النصوص الدالّة على وقوعها، مع اختلاف فيما بينهم حول الاستدلال عليها هل بالدليل السمعي فقط أم بالسمع والعقل معًا، يقول الإيجي: "وقد استدل عليه – أي رؤيته سبحانه– بالنقل والعقل"(٤)، ويقول السعد التفتازاني: "وقد استدل أهل الحق على إمكان الرؤية بوجهين: عقلي وسمعي"(٥).

---

(١) اللمع، الأشعري (ص٦٢).
(٢) التوحيد، الماتريدي (ص٧٧).
(٣) الإنصاف، الباقلاني (ص١٧٠).
(٤) المواقف، الإيجي (ص٣٠٠).
(٥) شرح العقائد النسفية، التفتازاني (ص٩١).



وعلى الرغم من وضوح وقوع الرؤية عند أهل السنة إلا أن ابن تيمية يقرر أن بعض المتأخرين من الأشاعرة نفاها، وينسب ذلك إلى الغزالي والرازي، فما حقيقة ذلك؟ وهل فعلًا خالف بعض المتأخرين من الأشاعرة القول بوقوع الرؤية وقاموا بتأويلها ووافقوا المعتزلة؟ هذا ما سنتعرض له في هذا البحث بدراسة تفصيلية مستخدما في تلك الدراسة المنهج التحليلي النقدي.

إشكالية البحث:

تتلخص إشكالية البحث في ادعاء ابن تيمية إنكار بعض متأخري الأشاعرة رؤية الله –تعالى–، وهو ما جعل المنتسبين إليه يرددون هذا القول ويصمون الأشاعرة به، ويتهمونهم بإنكار ما أثبتته النصوص، مما يعني ضرورة الوقوف على هذه الدعوى وبيان حقيقتها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في الكشف عن هذه الدعوى، وكونها منسوبة إلى أئمة أهل السنة من متأخري الأشاعرة، فهل حقا أنكروا الرؤية؟ هذا بالإضافة إلى المكانة التي يحظى بها ابن تيمية عند المنتسبين إليه، مما جعلهم يقررون هذا الموقف، ويرجحون ما قاله ابن تيميه، ويتهمون السادة الأشاعرة من المتأخرين بإنكار الرؤية، مما يعني أهمية الوقوف على هذه المسألة ودراستها.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى ما يلي:

- التعرف على حقيقة موقف الأشاعرة من وقوع رؤيته –تعالى–.
- الدفاع عن أهل السنة والجماعة فيما نسب إلى بعض متأخريهم.
- تفسير النصوص التي اعتمد عليها ابن تيمية في دعواه ومدى صحتها.



- معرفة مصدر هذا القول عند ابن تيمية ومدى تأثره بغيره.
- الوصول إلى موقف واضح جلي لمتأخري الأشاعرة وبخاصة الغزالي والرازي الذين نص عليهما ابن تيمية على وجه الخصوص في تلك الدعوى.

الدراسات السابقة:

اهتم الكثير بدراسة الأشاعرة كمدرسة عقدية أو من خلال دراسة أعلامها، كما نال ابن تيمية قدرا من الاهتمام إما بإبراز جهوده أو بنقد آرائه، وبالبحث والتنقيب لم أجد من قام ببحث تلك المسألة وبيان موقف ابن تيمية من متأخري الأشاعرة في الرؤية.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

- **المقدمة:** وفيها إشكالية البحث وأهميته وأهدافه والدراسات السابقة وخطة البحث.
- **المبحث الأول:** تقرير ابن تيمية لموقف متأخري الأشاعرة في رؤيته –تعالى–
- **المبحث الثاني:** حقيقة موقف متأخري الأشاعرة في رؤيته –تعالى–.
- **المبحث الثالث:** الأسباب الدافعة لموقف ابن تيمية من متأخري الأشاعرة في رؤيته –تعالى– والرد عليه.
- **الخاتمة:** وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.





المبحث الأول

تقرير ابن تيمية لموقف متأخري الأشاعرة في رؤيته -تعالى-

من خلال استقراء ما كتبه ابن تيمية في مؤلفاته حول موقف متأخري الأشاعرة من رؤيته -تعالى- يتبين بجلاء إثباته إنكارهم للرؤية وموافقتهم المعتزلة، ونلاحظ أن هذه النصوص جاءت في سياق حديثه عن رؤية الله -تعالى- أو في موقف الأشاعرة من الجهة في حقه -سبحانه-، ونستعرض هذه النصوص فيما يلي:

أولًا: ادعاؤه أن التناقضات حول موقف الأشاعرة من الجهة كانت دافعا للمتأخرين إلى نفيها

يحاول ابن تيمية قبل الحديث عن موقف متأخري الأشاعرة من الرؤية التأكيد على مخالفة الأشاعرة ما اتفق عليه العقلاء فيما يمكن رؤيته، وفي هذا يقول: " من المعلوم أن رؤية ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه ممتنع في بداية العقول وهذا مما اتفق عليه عامة عقلاء بني آدم من السلف والأئمة وأهل الحديث والفقه والتصوف وجماهير أهل الكلام المثبتة والنافية والفلاسفة وإنما خالف فيه فريق من أصحاب الأشعري ومن وافقهم من الفقهاء..."(١).

وفي هذا النص يحاول ابن تيمية إثبات مخالفة السادة الأشاعرة ما اتفق عليه العقلاء -على حد قوله- من امتناع رؤية ما لا يكون داخل العالم ولا خارجه، وهذا ما يقوله الأشاعرة في حقه - سبحانه- عند السؤال عن الجهة وهو أنه -سبحانه لا داخل العالم ولا خارجه(٢)، وهو هنا يلزمهم بنفي رؤية الله -سبحانه-.

وطالما أنه -سبحانه- لا داخل العالم ولا خارجه وهو ما لا يمكن رؤيته عند العقلاء فماذا قال الأشاعرة؟

---

(١) تلبيس الجهمية، ابن تيمية (٢/٤٣٣).

(٢) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (ص٣٧). غاية المرام في علم الكلام، الآمدي (ص٢٠٠).



يقول ابن تيمية: "إنه سبحانه يُرى – أي عند الأشاعرة ومن وافقهم– لا في جهة ويلتزمون ما اتفق أهل العقول على أنه من الممتنع في بداية العقول، بل يقولون إن المعلوم ببداية العقول أنه لا يرى إلا ما هو متحيز أو قائم بمتحيز، ومن ادعى رؤية ما ليس بمتحيز ولا قائمًا بمتحيز فقد خرج عن ضرورات العقول باتفاق عقلاء بني آدم من جميع الطوائف إلا هذا الفريق الذي اتفق الناس على تناقضهم"(١).

ويؤكد ابن تيمية على أن كلام الأشاعرة في رؤية موجود لا في جهة مخالف للعقول وأنهم بذلك القول وافقوا الطوائف المخالفة، وذلك في قوله: "فإن موافقيهم من الجهمية الفلاسفة والمعتزلة ونحوهم على إمكان وجود موجود ليس بمتحيز ولا حال فيه وعلى إمكان معرفة ذلك بالعقل وإن كانوا عند جمهور العقلاء مخالفين لضرورة العقل فإنهم لا يوافقونهم على أن من كان كذلك فإنه يرى، بل هؤلاء يوافقون جمهور العقلاء في أن ما لا يكون متحيزًا ولا حالاً في متحيز لا يمكن رؤيته"(٢).

ويقول: "وفي قولكم إنه يرى بلا مواجهة ولا مدابرة ولا يتوجه إليه الرائي بجهة من جهاته فهذا أيضا مما انفردتم به عن العقلاء وكابرتم به الحس والعقل"(٣).

<u>ثانياً: ادعاؤه استدراك بعض متأخري الأشاعرة موقفهم من الرؤية منعا من الوقوع في التناقض والانتهاء إلى نفي الرؤية</u>

بعد أن استعرض ابن تيمية مدى اختلاف كلام الأشاعرة في الرؤية عن مدارك العقول –على حد قوله–، بيّن أنه نتيجة ذلك تغير موقف الأشاعرة عند بعض المتأخرين تجنبا لوقوعهم في تلك المغالطات –على حد قوله–، وفي هذا

---

(١) تلبيس الجهمية، ابن تيمية (٤٣٣/٢، ٤٣٤).

(٢) المرجع السابق (٤٣٤/٢).

(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٤١/٦).



يقول: "إن أئمة أصحاب الأشعري المتأخرين كأبي حامد وابن الخطيب – أي الرازي – وغيرهما – لما تأملوا ذلك عادوا في الرؤية إلى قول المعتزلة أو قريب منه وفسروها بزيادة العلم كما يفسرها بذلك الجهمية والمعتزلة وغيرهم، وهذا في الحقيقة تعطيل للرؤية الثابتة بالنصوص والإجماع، والمعلوم جوازها بدلائل المعقول بل المعلوم بدلائل العقول امتناع وجود موجود قائم بنفسه لا يمكن تعلقها به "[١].

كما استعرض ابن تيمية كلام ابن فورك في نفي الجهة والجسمية ورده على الكرامية، وعقّب على كلامه قائلا: "قول هؤلاء –أي الأشاعرة– إن الله يرى من غير معاينة ومواجهة قول انفردوا به دون سائر طوائف الأمة وجمهور العقلاء على أن فساد هذا معلوم بالضرورة، والأخبار المتواترة عن النبي صلى الله عليه وسلم ترد عليهم...، وأما رؤية ما لا نعاين ولا نواجهه فهذه غير متصورة في العقل فضلا عن أن تكون كرؤية الشمس والقمر، ولهذا صار حذاقهم إلى إنكار الرؤية وقالوا: قولنا هو قول المعتزلة في الباطن؛ فإنهم فسروا الرؤية بزيادة انكشاف ونحو ذلك مما لا ننازع فيه المعتزلة"[٢].

ويحاول ابن تيمية تأكيد قوله بتأويل الرؤية عند بعض المتأخرين من الأشاعرة، وذلك بما قاله ابن رشد في نقده لكلام الأشاعرة، وغضه الطرف عن كلام ابن رشد في الرؤية بأنها تمثيلات، وفي هذا يقول: "ليس هذا الموضع موضع بيان لذلك – أي بيان عدم صحة قول ابن رشد–، وإنما المقصود أنه مع كونه في الباطن يرى رأي الفلاسفة والمعتزلة في الرؤية وأنها مزيد علم كما يرى نحوًا منه طائفة من متأخري الأشعرية فقد علم أنه لا يمكن إثبات الرؤية التي أخبر بها الشارع مع نفي ما يقولونه إنه الجسم بل إثباتها مستلزم لما يقولون

(١) تلبيس الجهمية، ابن تيمية (٤٣٤/٢، ٤٣٥).
(٢) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٨٤/١٦، ٨٥).



إنه الجسم والجهة فقد تبين أنه من جمع بين هذين فإنه مكابر للمعقول والمحسوس"[١].

كما أكد ابن تيمية على إنكارهم للرؤية بتضعيفهم المسلك العقلي في الاستدلال عليها، ويرى أن تضعيفهم للمسلك العقلي ناشئ لامتناع قيام دليل على ما يقولونه برؤيةٍ لا في جهة، أما إقامة أدلة عقلية على رؤية تكون في جهة فهذا مما اتفق عليه العقول مما يجعل الأدلة العقلية على ذلك قوية –على حد قوله–، يقول ابن تيمية: "إن تلك المسالك الضعيفة إنما ضعفت لأن أصحابها أثبتوا رؤية ما ليس في جهة ولا هو متحيز ولا حال في متحيز فاحتاجوا لذلك أن يحذفوا من الرؤية الشروط التي لا تتم الرؤية بدونها لاعتقادهم امتناع تلك الشروط في حق الله تعالى، فأما إذا قيل إن الرؤية المعروفة يصح تعلقها بكل قائم بنفسه وإن شُرط فيها أن يكون المرئي بجهة من الرائي وأن يكون متحيزًا وقائمًا بمتحيز؛ كانت الأدلة العقلية على إمكان هذه الرؤية مالا يمكن العقلاء أن يتنازعوا في جوازها وإنما ينفيها من نفاها لظنه أن الله تعالى ليس فوق العالم وأنه على اصطلاحهم ليس بجسم ولا متحيز ولا حال في المتحيز ونحو ذلك من الصفات السلبية التي ابتدعوها مع مخالفتها لصحيح المنقول وصريح المعقول"[٢].

ويقول أيضًا: "وهذا تقرير لا حيلة لهم فيه، يبين به تناقض أصولهم، وأنهم يقبلون حكم الفطرة ويردونه بالتشهي والتحكم؛ بل يردون من أحكام الفطرة والضرورة ما هو أقوى وأبين وأبده للعقول مما يقبلونه"[٣].

(١) تلبيس الجهمية، ابن تيمية (٤٥١/٢).
(٢) المرجع السابق (٤٥٢/٢، ٤٥٣).
(٣) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (٢٨٦/٥).



ثالثًا: ادعاؤه أن هذا القول يؤدي إلى نفي وجوده -سبحانه- من باب أولى وليس فقط نفي الرؤية

يرى ابن تيمية أن قول الأشاعرة في إمكان رؤية موجود لا في جهة يعني إنكار وجوده، يقول ابن تيمية: " هؤلاء المثبتة الذين وافقوا عامة المؤمنين على إمكان رؤيته وانفردوا عن الجماعة بأنه يرى لا فوق الرائي ولا عن يمينه ولا عن شماله ولا في شيء من جهاته هم قد وافقوا أولئك الجهمية في وجود موجود يكون كذلك، فموافقتهم لهؤلاء في إمكان وجود موجود بهذا الوصف أبعد عن الشرع والعقل من قولهم تمكن رؤية هذا الموجود، ولهذا تنكر الفطر وجوده أعظم مما تنكر رؤيته بتقدير وجوده"(١).

ولو أردنا أن نحدد بإيجاز موقف ابن تيمية من متأخري الأشاعرة في الرؤية نقول: إنه ينص صراحة على نفيهم لها، ولو سأل سائل كيف فسر ابن تيمية إنكارهم لها ومعلوم أن هناك نصوصًا قرآنية تنص عليها هل يعني ذلك إنكارهم للنصوص القرآنية؟ يرى ابن تيمية أنهم تأولوا النصوص القرآنية ووافقوا المعتزلة، وأما الأدلة العقلية التي تثبت الرؤية فلم يكن ثمة إشكالية حولها؛ لتضعيفهم المسالك العقلية على الرؤية.

(١) تلبيس الجهمية، ابن تيمية (٢/٤٣٥).



المبحث الثاني

حقيقة موقف متأخري الأشاعرة

في رؤيته -تعالى-

عرفنا من خلال ما سبق تأكيد ابن تيمية على إنكار بعض المتأخرين للرؤية، ونحاول هنا بيان حقيقة موقف المتأخرين منها وبخاصة عند الغزالي والرازي، وهل حقا أنكروها أو قاموا بتأويلها؟ وما موقفهم من الجهة؟ وهل حقا استشعروا ضعف قولهم بإثبات رؤية لا في جهة وعدلوا عنه إلى الإنكار؟ هذا ما نحاول الوقوف عليه من خلال ما يلي:

** **موقف الغزالي**:

المتأمل للنصوص الواردة في الرؤية عند الغزالي يجد وبكل وضوح تقريره مسلك إمكان الرؤية ووقوعها وفي هذا يقول: "ندعي أن الله سبحانه وتعالى مرئي، خلافاً للمعتزلة، وإنما أوردنا هذه المسألة في القطب الموسوم بالنظر في ذات الله سبحانه وتعالى لأمرين:

أحدهما: أن نفي الرؤية مما يلزم على نفي الجهة، فأردنا أن نبين كيف يجمع بين نفي الجهة وإثبات الرؤية.

والثاني: أنه سبحانه وتعالى عندنا مرئي لوجوده، ووجوده ذاته، فليس ذلك إلا لذاته، فإنه ليس لفعله ولا لصفة من صفاته، بل كل موجود ذات فواجب أن يكون مرئياً، كما أنه واجب أن يكون معلوماً، ولست أعني به أنه واجب أن يكون معلوماً ومرئياً بالفعل بل بالقوة، أي هو من حيث ذاته مستعد لأن تتعلق الرؤية به، وأنه لا مانع ولا محيل في ذاته له، فإن امتنع وجود الرؤية فلأمر آخر خارج عن ذاته، كما نقول: الماء الذي في النهر مرو، والخمر الذي في الدن مسكر،



وليس كذلك لأنه يسكر ويروي عند الشرب ولكن معناه أن ذاته مستعدة لذلك فإذا فهم المراد منه فالنظر في طرفين:

أحدهما: في الجواز العقلي – على الرؤية–

والثاني: في الوقوع الذي لا سبيل إلى دركه إلا بالشرع، ومهما دل الشرع على وقوعه فقد دل أيضاً لا محالة على جوازه ولكنا ندل بمسلكين واقعين عقليين على جوازه"(١).

الغزالي واستدلاله على إمكان الرؤية:

استعرض الغزالي مسلكين عقليين على إمكان الرؤية وهما ما يلي:

- **المسلك الأول:** "هو أنا نقول: إن الباري سبحانه موجود وذات، وله ثبوت وحقيقة، وإنما يخالف سائر الموجودات في استحالة كونه حادثاً أو موصوفاً بما يدل على الحدوث، أو موصوفاً بصفة تناقض صفات الإلهية من العلم والقدرة وغيرهما؛ فكل ما يصح لموجود فهو يصح في حقه تعالى إن لم يدل على الحدوث ولم يناقض صفة من صفاته. والدليل عليه تعلق العلم به؛ فإنه لما لم يؤد إلى تغير في ذاته ولا إلى مناقضة صفاته ولا إلى الدلالة على الحدوث سوى بينه وبين الأجسام والأعراض في جواز تعلق العلم بذاته وصفاته. والرؤية نوع علم لا يوجب تعلقه بالمرئي تغير صفة ولا يدل على حدوث؛ فوجب الحكم بها على كل موجود"(٢).

ونلاحظ من خلال هذا المسلك أن الغزالي استدل على إمكان الرؤية بدليل الوجود وهو المسلك المشهور الذي استدل به جمهور الأشاعرة على إمكان الرؤية(٣).

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (ص٢٧٤-ص٢٧٥).

(٢) المرجع السابق (ص٢٧٥).

(٣) ينظر: الإبانة، الأشعري (ص٥١)، اللمع، الأشعري (ص٦٣)، الإنصاف، الباقلاني (ص١٧٥)، لمع الأدلة، الجويني (ص١٠١).



- **المسلك الثاني:** والذي يقوم على توضيح معنى الرؤية، وتفسير المراد من الإدراك، حيث بيّن الغزالي أن الرؤية بشكل عام لها معنى ولها محل ولها متعلق، أما المحل فليس بركن في صحة هذه التسمية، وأما المتعلق بعينه فليس ركنًا أيضا في إطلاق هذا الاسم وثبوت هذه الحقيقة، وعليه فإن الركن الذي يطلق عليه اسم الرؤية هو حقيقة المعنى من غير التفات إلى محله ومتعلقه(١)، فالخصم الذي ينكر الرؤية إنما أنكرها لأنه لم يفهم ما نريده من مفهومها، ولم يحصل معناها على التحقيق عنده، فالرؤية "لا حقيقة لها إلا أنها نوع إدراك هو كمال ومزيد كشف بالإضافة إلى التخيل، ومن الأشياء ما نعلمه ولا نتخيله وهو ذات الله –سبحانه وتعالى– وصفاته، وكل ما لا صورة له؛ أي لا لون له ولا قدر مثل: القدرة والعلم والعشق والإبصار والخيال؛ فإن هذه أمور نعلمها ولا نتخيلها، والعلم بها نوع إدراك، فلننظر هل يحيل العقل أن يكون لهذا الإدراك مزيد استكمال نسبته إليه نسبة الإبصار إلى التخيل؟ فإن كان ذلك ممكناً سمَّينا ذلك الكشف والاستكمال بالإضافة إلى العلم رؤية، كما سمَّينا بالإضافة إلى التخيل رؤية، ومعلوم أن تقدير هذا الاستكمال في الاستيضاح والاستكشاف غير محال في الموجودات المعلومة التي ليست متخيلة كالعلم والقدرة وغيرهما، وكذا في ذات الله – سبحانه– وصفاته، فنحن نقول: إن ذلك غير محال فإنه لا محيل له، بل العقل دليل على إمكانه بل على استدعاء الطبع له، إلا أن هذا الكمال في الكشف غير مبذول في هذا العالم"(٢).

ويعتبر هذا المسلك المبني على تفسير معنى الإدراك أو الرؤية من المسالك العقلية التي بدأها الإمام الغزالي ورددها من بعده بعض الأشاعرة كالآمدي(٣).

---

(١) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (ص٢٨٢، ٢٨٣).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (ص٢٨٢، ٢٨٣) بتصرف يسير.

(٣) ينظر: غاية المرام، الآمدي (ص١٦٦).



ومن خلال ما سبق يتأكد لنا أن الغزالي أثبت الرؤية ولم ينفها أو يتأولها، بل أكد في موضع آخر إبقاء الآية على ظاهرها بما يدل على رؤيته –جل وعلا– بلا تأويل، وفي هذا يقول: "وأما وجه إجراء آية الرؤية على الظاهر فهو أنه غير مؤد إلى المحال؛ فإن الرؤية نوع كشف وعلم إلا أنه أتم وأوضح من العلم"(١).

الغزالي وإدراكه إشكالية إثبات الرؤية مع نفي الجهة:

عرفنا مما سبق في المبحث الأول ما ذكره ابن تيميه أن من الأسباب الدافعة إلى نفي الرؤية عند المتأخرين –على حد قوله– إدراكهم التناقض بين إثبات الرؤية ونفي الجهة، وبالنظر إلى كلام الغزالي نجده لم ينف الرؤية ولم يتأولها –كما مر بنا–، ليس ذلك فحسب؛ بل قام بالرد على الاعتراضات التي تُوجّه إلى الأشاعرة في إثبات رؤية بلا جهة، يقول الغزالي: " لم قلتم إنه إن كان مرئياً فهو بجهة من الرائي، أعلمتم ذلك ضرورة أم بنظر؟ ولا سبيل إلى دعوى الضرورة، وأما النظر فلا بد من بيانه، ومنتهاهم أنهم لم يروا إلى الآن شيئاً إلا وكان بجهة من الرائي مخصوصة، فيقال: وما لم ير فلا يحكم باستحالته، ولو جاز هذا لجاز للمجسم أن يقول: إنه تعالى جسم، لأنه فاعل، فإننا لم نر إلى الآن فاعلاً إلا جسماً. أو يقول: إن كان فاعلاً وموجوداً فهو إما داخل العالم وإما خارجه، وإما متصل وإما منفصل، ولا تخلو عنه الجهات الست؛ فإنه لم يعلم موجود إلا وهو كذلك فلا فصل بينكم وبين هؤلاء. وحاصله يرجع إلى أن ما شوهد وعلم ينبغي ألا يعلم غيره إلا على وفقه. وهو كمن يعلم الجسم وينكر العرض ويقول: لو كان موجوداً لكان يختص بحيزه ويمنع غيره من الوجود بحيث هو كالجسم، ومنشأ هذا إحالة اختلاف الموجودات في حقائق الخواص مع الاشتراك في أمور عامة، وذلك تحكّم لا أصل

(١) قواعد العقائد، الغزالي (ص١٧١، ١٧٢).



له، على أن هؤلاء لا يغفل عن معارضتهم بأن الله يرى نفسه ويرى العالم وهو ليس بجهة من نفسه ولا من العالم، فإذا جاز ذلك فقد بطل هذا التخيل"[١].

إذًا من خلال هذا النص يتضح أن الغزالي قام بالدفاع عن موقف الأشاعرة بإثبات رؤية بلا جهة، ولم يجد حرجًا في ذلك، ولم يفر من هذا الموقف بتأويل الرؤية -كما ادعى ابن تيمية-، بل أكد عليها في مواضع أخرى، يقول الغزالي: " فإن قيل: فنفي الجهة مؤد إلى محال؛ وهو إثبات موجود تخلو عنه الجهات الست ويكون لا داخل العالم ولا خارجه ولا متصلاً به ولا منفصلاً عنه وذلك محال، قلنا: مسلّم أن كل موجود يقبل الاتصال فوجوده لا متصلاً ولا منفصلاً محال، وأن كل موجود يقبل الاختصاص بالجهة فوجوده مع خلو الجهات الست عنه محال، فأما موجود لا يقبل الاتصال ولا الاختصاص بالجهة فخلوه عن طرفي النقيض غير محال، وهو كقول القائل: يستحيل موجود لا يكون عاجزاً ولا قادراً ولا عالماً ولا جاهلاً؛ فإن أحد المتضادين لا يخلو الشيء عنه، فيقال له: إن كان ذلك الشيء قابلاً للمتضادين فيستحيل خلوه عنهما، وأما الجماد الذي لا يقبل واحداً منهما لأنه فقد شرطهما -وهو الحياة- فخلوه عنهما ليس بمحال؛ فكذلك شرط الاتصال والاختصاص بالجهات التحيز والقيام بالمتحيز. فإذا فقد هذا لم يستحل الخلو عن متضاداته فرجع النظر إذاً إلى أن موجوداً ليس بمتحيز ولا هو في متحيز، بل هو فاقد شرط الاتصال والاختصاص هل هو محال أم لا؟

فإن زعم الخصم أن ذلك محال وجوده فقد دللنا عليه؛ فإنه مهما بان أن كل متحيز حادث وأن كل حادث يفتقر إلى فاعل ليس بحادث فقد لزم بالضرورة من هاتين المقدمتين ثبوت موجود ليس بمتحيز.

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (ص٢٧٦، ٢٧٧).



أما الأصلان فقد أثبتناهما، وأما الدعوى اللازمة منهما فلا سبيل إلى جحدها مع الإقرار بالأصلين.

فإن قال الخصم إن مثل هذا الموجود الذي ساق دليلكم إلى إثباته غير مفهوم، فيقال له: ما الذي أردت بقولك غير مفهوم؟

فإن أردت به أنه غير متخيل ولا متصور ولا داخل في الوهم فقد صدقت؛ فإنه لا يدخل في الوهم والتصور والخيال إلا جسم له لون وقدر؛ فالمنفك عن اللون والقدر لا يتصوره الخيال؛ فإن الخيال قد أنس بالمبصرات فلا يتوهم الشيء إلا على وفق ما رآه ولا يستطيع أن يتوهم ما لا يوافقه.

وإن أراد الخصم أنه ليس بمعقول؛ أي ليس بمعلوم بدليل العقل فهو محال إذ قدمنا الدليل على ثبوته، ولا معنى للمعقول إلا ما اضطر العقل إلى الإذعان للتصديق به بموجب الدليل الذي لا يمكن مخالفته وقد تحقق هذا"[١].

ومن خلال هذا النص يتبين تأكيد الإمام الغزالي على الآتي:

- أن الرؤية أمر ممكن وليست مستحيلة.
- ليس ثمة إشكال أو تناقض بين إثبات الرؤية ونفي الجهة.
- الاستدلال على إمكانها أولا ووقوعها ثانيا.

وبعد هذا العرض لموقف الغزالي يتبين لنا بجلاء عدم صحة ادعاء ابن تيمية إنكار الغزالي للرؤية، بل كان التنزيه هو مقصده الأسنى، وتأكيده على "أنه -سبحانه- لا يحل في شيء، ولا يحل فيه شيء، تعالى عن أن يحويه مكان، كما تقدس عن أن يحده زمان، بل كان قبل أن خلق الزمان والمكان، وهو الآن على ما عليه كان"[٢].

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (ص٢٥٤-٢٥٨).
(٢) الأربعين، الغزالي (ص١٩).



** **موقف الرازي**:

عند استقراء ما كتبه الرازي حول الرؤية يتبين أيضا عدم صحة ادعاء إنكاره لها، وأنه قال بإمكانها والاستدلال على وقوعها، كما أنه وقف على إشكالية إثبات رؤية بلا جهة وقام بالرد عليها، وهذا ما سنبينه من خلال ما يلي:

استدلال الرازي على إمكان الرؤية:

إذا كان الأشاعرة عولوا على الدليل العقلي في تصحيح الرؤية وإمكانها واستدلوا إما بدليل الوجود كما عند الجمهور أو بدليل الإدراك عند بعضهم فإن الرازي لم يرتض الدليل العقلي وإنما عوّل على الدليل السمعي فقط، يقول الرازي: "اعلم أن جمهور الأصحاب عولوا في إثبات أنه تعالى يصح أن يرى على دليل الوجود، وأما نحن فعاجزون عن تمشيه"(١).

وأما السبب في عدم ارتضاء الرازي دليل الوجود العقلي في تصحيح الرؤية ما يُوجه إلى هذا الدليل من اعتراضات، حيث ذكر العديد من الاعتراضات جمعها في اثني عشر سؤالًا، ويُسلّم بعد ذكره الاعتراضات عجزه عن الإجابة عنها، وينتهي إلى رفضه للدليل العقلي، وفي هذا يقول: "مذهبنا في هذه المسألة ما اختاره الشيخ أبو منصور الماتريدي السمرقندي، وهو أنا لا نثبت صحة رؤية الله تعالى بالدليل العقلي، بل نتمسك في هذه المسألة بظواهر القرآن والأحاديث"(٢).

إذًا ومن خلال ما سبق يتبين أن الرازي لا ينفي الرؤية ولا يتأولها؛ بل أكد عليها من خلال السمع وليس العقل، وفي هذا يقول: "المعتمد في المسألة – أي في الرؤية – الدلائل السمعية" (٣)، ويقول: "والمختار عندنا أن نقول: الدلائل السمعية دالة على حصول تلك الرؤية"(٤).

---

(١) الأربعين، الرازي (٢٦٨/١).
(٢) المرجع السابق (٢٧٧/١).
(٣) المحصل، الرازي (ص١٦١).
(٤) معالم أصول الدين، الرازي (ص٧٣).



أدلة الرازي السمعية على جواز الرؤية:

بعد أن رفض الرازي الأدلة العقلية على إمكان الرؤية وقرر إمكانها ذكر النصوص السمعية الدالة على ذلك منها ما يلي:

- أن موسى عليه السلام سأل الرؤية في قوله:﴿ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾ [الأعراف١٤٣] ولو كانت الرؤية ممتنعة على الله –تعالى– لما سألها [(١)].
- رؤية الله –تعالى– معلقة على شرط جائز، والمعلق على الشرط الجائز جائز؛ فرؤية الله –تعالى– جائزة [(٢)].
- أن الصحابة –رضي الله عنهم– اختلفوا في أن محمدًا صلى الله عليه وسلم رأى ربه أم لا؟ واختلافهم في الوقوع يدل ظاهرًا على اتفاقهم على الصحة[(٣)].

ولم يكتف الرازي بذكره تلك الحجج وإنما قام بالرد على الاعتراضات التي وُجهت إلى تلك الحجج من قبل المعتزلة.

كما أنه وبعد وقوفه على الأدلة المصححة للرؤية ذكر العديد من الأدلة الدالة على وقوعها للمؤمنين في الآخرة، وهذا كله يؤكد على تسليمه بصحة رؤية الله –سبحانه–[(٤)].

الرازي ودفاعه عن موقف أهل السنة بإثبات رؤية بلا جهة:

لم تكن مسألة إثبات رؤية بلا جهة دافعا لإنكار الرؤية أو تأويلها عند الرازي كما ادعى ابن تيمية؛ بل نجد نقيض ذلك، فالرازي قام بالتأكيد على

---

(١) الأربعين، الرازي (٢٧٧/١، ٢٧٨).
(٢) المرجع السابق (٢٨١/١).
(٣) معالم أصول الدين، الرازي (ص٧٥).
(٤) الأربعين، الرازي (٢٩٢/١ وما بعدها).



موقف أهل السنة والرد على شبهات الخصوم، يقول الرازي: "الحاصل أن المجسم لا يمكنه أن يعقل كونه -تعالى- مباينا للعالم إلا بالحيز والجهة، والدهري لا يعقل كونه تعالى متقدما على العالم إلا بالمدة والزمان، ثم إن المجسم مقر بأن الذي يقوله الدهري من عمل الوهم والخيال، وأنه في نفسه ليس بحق، والدهري معترف بأن الذي يقوله المجسم من عمل الوهم والخيال، وأنه في نفسه كاذب، فصار قول كل واحد منهما معارضا بقول الآخر، ويظهر منه بطلان كلا القولين، وأن الحق أنه -تعالى- مباين للعالم لا بسبب الحيز والجهة، وأنه تعالى سابق على العالم لا بسبب المدة والزمان، بل نقول: إن الجهة المعينة مباينة لسائر الجهات لا بسبب الحيز والجهة، والزمان المعين مباين لسائر الأزمنة لا بسبب المدة والزمان، فإن الزمان غير حاصل في زمان آخر، وإذا كان الأمر كذلك في الجهة وفي المدة فبأن يكون خالق الجهة والمدة منزها عن المباينة بالمكان والجهة، ومنزها عن السبق على العالم بالزمان والمدة كان أولى، ولهذا قال الإمام الأجل علي بن أبي طالب: (الذي أيّن الأين لا يقال له أين؟ والذي كيّف الكيف لا يقال له كيف؟)..... فهذا جملة الكلام في بيان أن ادعاء البديهة في نفي موجود لا يكون موجودا داخل العالم ولا خارجه قول باطل"(١).

كما أكد الرازي على أن زعمهم ببداهة ما قالوه في إثبات الجهة لما يُرى غير صحيح، يقول الرازي: "واعلم أنه إن كان المقصود من هذه الكلمات: ادعاء أن إثبات موجود لا في داخل العالم ولا في خارج العالم قول معلوم الفساد بالضرورة والبديهة فنحن قد بينا بالوجوه العشرة الكاملة أن ادعاء البديهة ههنا فاسد باطل، وإن كان المقصود منها ذكر الدليل على وجوب كون الله تعالى في الجهة فنقول: هذا باطل"(٢).

(١) المطالب العالية، الرازي (١٨/٢، ١٩).

(٢) المطالب العالية، الرازي (٢١/٢).



من خلال ما سبق يتبين أن الرازي لم ينف الرؤية ولم يتأولها كما زعم ابن تيمية، بل كان واضحا في موقفه من إثباتها والرد على الخصوم.

** **موقف الأشاعرة بعد الغزالي والرازي**:

نحاول هنا بيان موقف بعض المتأخرين من الأشاعرة غير الغزالي والرازي ممن جاءوا بعدهم حتى تكون الرؤية مكتملة واضحة جلية لموقف متأخري الأشاعرة من الرؤية، وعند التحقيق يتبين أن موقفهم لم يخرج عن إثباتها والقول بإمكانها ووقوعها، وقد حكى الآمدي –وكانت وفاته بعد الرازي ووقف على تراثه وتراث الغزالي– إطباق الأشاعرة على جواز الرؤية، وفي هذا يقول: "أطبقت الأشاعرة وغيرهم من أهل الحق على جواز رؤية الباري عقلا ووقوعها شرعا"[١].

ويقول ابن التلمساني: "أهل السنة يقولون إنه –سبحانه– يصح أن يرى مع تنزهه عن هذه الكيفية....، وقد تمسك الأصحاب في الجواز بطرق عقلية وسمعية، والبحث في هذه المسألة يتعلق بالجواز والوقوع، أما الجواز فلا يتوقف إثبات المعجزة عليه فيصح أخذه من العقل والسمع معًا، وأما الوقوع فلا طريق له إلا السمع"[٢].

كما تناول الإيجي في مواقفه الكلام عن الرؤية، وموقف الأشاعرة منها من حيث صحتها ووقوعها، كما تناول شبه المنكرين لها والرد عليها[٣].

تعقيب:

بعد هذا العرض لكلام المتأخرين في الرؤية يتبين بجلاء أنهم لم ينكروا الرؤية ولم يتأولوها، بل كانت عباراتهم واضحة جلية في القول بصحتها ووقوعها، وهذا يدفعنا إلى ضرورة الوقوف على ما نقله ابن تيمية وادعى نسبته إلى الأشاعرة، وما هي دوافعه ومنطلقاته والرد عليه وذلك في المبحث التالي:

---

(١) غاية المرام في علم الكلام، الآمدي (ص١٥٩).
(٢) شرح معالم أصول الدين، ابن التلمساني (ص٣٨١، ٣٨٤) بتصرف.
(٣) ينظر: المواقف، الإيجي (ص٢٩٩ وما بعدها).



المبحث الثالث

الأسباب الدافعة لموقف ابن تيمية من متأخري الأشاعرة في رؤيته -تعالى- والرد عليه

عرفنا مما سبق تأكيد ابن تيمية على إنكار بعض المتأخرين رؤيته – تعالى–، وعرفنا أيضا من خلال نصوص المتأخرين تأكيدهم على إمكان الرؤية ووقوعها، ولم يكن ثمة إنكار لها، وهنا يأتي التساؤل: إذا كان الأمر كذلك فما هي الأسباب الدافعة لهذا الموقف؟

بالتأكيد هناك العديد من الدوافع التي كانت سببا في هذا الموقف من ابن تيمية وهي ما يلي:

أولاً: الإلزام المبني على نفي الجهة

اشتهر ابن تيمية في جداله العقدي مع خصومه بإلزامه لهم أقوالا لم يقولوا بها، وكان هذا جليًّا في موقفه من متأخري الأشاعرة من الرؤية، فابن تيمية يرى أن إنكار رؤية بلا جهة يلزم عنه إنكار رؤيته، بل إنكار وجوده – كما بينا سابقا–.

وعند التحقيق يتبين أن هذا الإلزام منه غير صحيح، فلازم المذهب ليس بمذهب وهذا ما يقوله ابن تيمية أيضا ويؤكد عليه، وفي هذا يقول: " لازم المذهب ليس بمذهب، وليس كل من قال قولاً التزم لوازمه التي صرح لفسادها"[(١)]، ويقول في موضع آخر: "من عرف من حاله أنه يلتزمه بعد ظهوره له فقد يضاف إليه، وإلا فلا يجوز أن يضاف إليه قول لو ظهر له لم يلتزمه لكونه قد قال ما يلزمه وهو لا يشعر بفساد ذلك القول ولا يلازمه وهذا التفضيل في اختلاف الناس في لازم المذهب، هل هو مذهب أو ليس بمذهب هو أجود من إطلاق أحدهما، فما كان من اللوازم يرضى القائل بعد وضوحه به فهو قوله، وما لا يرضاه فليس قوله، وإن كان متناقضا وهو الفرق بين اللازم الذي يجب

---

(١) درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية (١٠٨/٨)



التزامه مع الملزوم، واللازم الذي يجب ترك الملزوم للزومه، وهذا متوجه في اللوازم التي لم يصرح هو بعدم لزومها، فأما إذا نفى هو اللزوم لم يجز أن يضاف إليه اللازم بحال"[1].

والعجيب أن ابن تيمية لم يطبق كلامه على نفسه في موقفه من متأخري الأشاعرة في الرؤية، فكيف يقوم بالحكم عليهم بلوازم قولهم، ولو أردنا تطبيق ما قاله ابن تيمية في التزام القول، فهل قولنا عن المتأخرين كالغزالي والرازي أنهم ينفون الرؤية يتماشى مع نصوصهم الواردة في سياق حديثهم عن الرؤية؟ وكيف لنا الحكم عليهم بلوازم قولهم وما الذي يضطرنا إلى النظر في تلك اللوازم ونصوصهم ظاهرة جلية في إثبات رؤيته –سبحانه–.

هذا بالإضافة إلى إدراك الأشاعرة لهذا اللزوم، وقد وجهه إليهم المعتزلة قبل ابن تيمية وقاموا بالرد عليهم[2].

وكان المنتظر من ابن تيمية توجيه نقده للمعتزلة في نفيهم رؤية الله –سبحانه– وليس في نقد الأشاعرة وإلزامهم نفي الرؤية، إلا أنه استفاد من نقد المعتزلة للأشاعرة في القول برؤية بلا جهة وأنهم بذلك خالفوا العقول، وأن هذا القول يؤدي إلى نفي وجوده!!، وعند التحقيق يتبين خطأ هؤلاء، فإثبات موجود بلا جهة أقرب إلى العقل من إثبات موجود لا يرى (كما يقول المعتزلة)، أو إثبات موجود في جهة ليس بحادث (كما يقول ابن تيمية)، يقول ابن أبي العز الحنفي: "ألزم المعتزلة من نفى العلو بالذات بنفي الرؤية، وقالوا: كيف تعقل رؤية بغير جهة...، وما ألزمهم المعتزلة هذا الإلزام إلا لمّا وافقوهم على أنه لا داخل العالم ولا خارجه، لكن قول من أثبت موجودا يرى لا في جهة، أقرب إلى العقل من قول من أثبت موجودا قائما بنفسه لا يرى ولا في جهة"[3].

---

(١) الفتاوى الكبرى، ابن تيمية (٤/٢٧، ٢٨).

(٢) ينظر: الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي (ص٢٧٦، ٢٧٧). المطالب العالية، الرازي (٢/١٨، ١٩).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي (ص١١٤، ١١٥).



ثانياً: اختلاف موقف متأخري الأشاعرة من الاستدلال على الرؤية

لقد كان موقف متأخري الأشاعرة من استدلالهم على الرؤية دافعا قويا لابن تيمية في نسبة إنكار الرؤية لهم، وتأتي الإشكالية من خلال استشعارهم ضعف الأدلة العقلية في الاستدلال على الرؤية، وعوّلوا في إثباتها على الأدلة السمعية، ومنهم من حاول الاستدلال بدليل عقلي غير دليل الوجود الذي استدل به جمهور المتقدمين، ومن هنا يمكن تقسيم موقف المتأخرين من الأشاعرة حول موقفهم من الاستدلال على الرؤية إلى ما يلي:

أولًا: الاستدلال بالأدلة السمعية والعقلية معًا، وهذا نجده عند الغزالي والآمدي، فالغزالي استدل بدليل الوجود المشهور عند جمهور الأشاعرة من المتقدمين، وقام بالاستدلال بدليل عقلي آخر لم نجده عند غيره من السابقين، وربما جاء استدلاله بهذا الدليل لاستشعاره ضعف دليل الوجود، ويعبّر عن هذا الدليل بأن الرؤية "لا حقيقة لها إلا أنها نوع إدراك هو كمال ومزيد كشف بالإضافة إلى التخيل، ومن الأشياء ما نعلمه ولا نتخيله وهو ذات الله –سبحانه وتعالى– وصفاته، وكل ما لا صورة له؛ أي لا لون له ولا قدر مثل: القدرة والعلم والعشق والإبصار والخيال؛ فإن هذه أمور نعلمها ولا نتخيلها، والعلم بها نوع إدراك، فلننظر هل يحيل العقل أن يكون لهذا الإدراك مزيد استكمال نسبته إليه نسبة الإبصار إلى التخيل؟ فإن كان ذلك ممكناً سمَّينا ذلك الكشف والاستكمال بالإضافة إلى العلم رؤية، كما سمَّينا بالإضافة إلى التخيل رؤية، ومعلوم أن تقدير هذا الاستكمال في الاستيضاح والاستكشاف غير محال في الموجودات المعلومة التي ليست متخيلة كالعلم والقدرة وغيرهما، وكذا في ذات الله – سبحانه– وصفاته، فنحن نقول: إن ذلك غير محال فإنه لا محيل له، بل العقل دليل على

إمكانه بل على استدعاء الطبع له، إلا أن هذا الكمال في الكشف غير مبذول في هذا العالم"(١).

وكما استدل الغزالي بالعقل والنقل على الرؤية استدل بذلك أيضا الآمدي، إلا أنه لم يرتض دليل الوجود ووجّه له سهام النقد، ويرى أنه يتعارض مع ما يقوله الأشاعرة في الوجود، بالإضافة إلى أنَّ تعلق الرؤية بجميع الجواهر والأعراض لم يقم عليه دليل(٢)، ولهذا كان تعويله في المسلك العقلي على دليل الإدراك كما عند الغزالي، وفي هذا يقول: "التحقيق في إيضاح الطريق يتوقف على بيان معنى الإدراك والكشف عن حقيقته، فنقول: الإدراك عبارة عن كمال يحصل به مزيد كشف على ما يخيل في النفس من الشيء المعلوم من جهة التعقل بالبرهان أو الخبر"(٣).

ويصرح الآمدي بأنه لا يعتمد سوى هذا الدليل العقلي في الرؤية ويقول: "فلسنا نعتمد فِي هَذِه الْمَسْأَلَة على غير المسلك العقلي الذي أوضحناه، إِذ ما سواه لا يخرج عن الظواهر السمعية، والاستبصارات العقلية، وهي مما يتقاصر عن إِفادة القطع واليقين، فلا يذكر إلا على سبيل التقريب، واستدراج قانع بها إِلى الاعتقاد الحقيقي"(٤).

ثانياً: الاستدلال بالأدلة السمعية فقط وهذا المسلك نجده عند جمهور المتأخرين كالرازي والجرجاني(٥)، ولم يرتضوا الأدلة العقلية لضعفها، يقول

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي ص٢٨٢ وما بعدها بتصرف يسير.

(٢) ينظر: المرجع السابق ص١٥٩.

(٣) غاية المرام، الآمدي ص١٦٦.

(٤) المرجع السابق ص١٧٤.

(٥) ينظر: معالم أصول الدين للرازي ص٧٣. وشرح المواقف للجرجاني ٨ / ١٤٤.



الرازي: "اعلم أن جمهور الأصحاب عولوا في إثبات أنه تعالى يصح أن يرى على دليل الوجود، وأما نحن فعاجزون عن تمشيه"(١).

كما استعرض الرازي الاعتراضات الواردة على دليل الوجود ويسلّم بعد ذكره لها عجزه عن الإجابة عنها، ويقول: "مذهبنا في هذه المسألة ما اختاره الشيخ أبو منصور الماتريدي السمرقندي، وهو أنا لا نثبت صحة رؤية الله تعالى بالدليل العقلي، بل نتمسك في هذه المسألة بظواهر القرآن والأحاديث"(٢).

ويقول في موضع آخر: "المعتمد في المسألة – أي في الرؤية – الدلائل السمعية"(٣)، ويقول أيضا: "والمختار عندنا أن نقول: الدلائل السمعية دالة على حصول تلك الرؤية" (٤).

وقد تأثر الجرجاني بالرازي فذهب إلى ما ذهب إليه، وذكر الاعتراضات الواردة على الدليل العقلي، وانتهى للقول بأن "الأولى ما قد قيل من أن التعويل في هذه المسألة على الدليل العقلي متعذر، فلنذهب إلى ما اختاره الشيخ أبو منصور الماتريدي من التمسك بالظواهر النقلية" (٥).

ومن خلال ما سبق يتبين أن الإشكال لم يكن بين الأشاعرة في إثبات الرؤية ذاتها بل في كيفية الاستدلال عليها، وتبيّن أيضا مدى حرصهم على إثبات الرؤية بدليل لا يرد عليه اعتراضات، أو يُوجّه إليه نقض، ومن ثم لا يمكن بحال اعتبار اختلاف موقفهم من الاستدلال عليها وتضعيف بعضهم المسلك العقلي إنكارًا للرؤية، فهذا لم يقل به واحد منهم.

---

(١) الأربعين، الرازي ١ / ٢٦٨.
(٢) المرجع السابق ١ / ٢٧٧.
(٣) المحصل، الرازي ص ١٦١.
(٤) معالم أصول الدين، الرازي ص٧٣.
(٥) شرح المواقف، الجرجاني ٨ / ١٤٤.



ثالثاً: موقف متأخري الأشاعرة من الدليل النقلي

لقد كان موقف متأخري الأشاعرة من الدليل النقلي ومدى إفادته اليقين دافعا لابن تيمية في ادعاء إنكارهم للرؤية، وهو ما جعله يلزمهم بنفي الرؤية لتعويلهم على الدليل السمعي فقط في إثباتها، وهو هنا يقصد الإمام الرازي وينقل عنه قوله بأن الدليل السمعي لا يفيد اليقين، مما يعني إنكار الرؤية التي أثبتها بالدليل السمعي، يقول ابن تيمية: "وكُتُب أصول الدين لجميع الطوائف مملوءة بالاحتجاج بالأدلة السمعية الخبرية؛ لكن الرازي طعن في ذلك في (المطالب العالية) قال: لأن الاستدلال بالسمع مشروط بأن لا يعارضه قاطع عقلي فإذا عارضه العقلي وجب تقديمه عليه، قال: والعلم بانتفاء المعارض العقلي متعذر وهو إنما يثبت بالسمع ما علم بالاضطرار أن الرسول أخبر به كالمعاد"(١).

وعند التحقيق يتبين أن كلام الرازي حول موقفه من الدليل النقلي كان على وجه العموم، وليس في معرض حديثه عن الرؤية، وكان الدافع لموقفه من الدليل النقلي هو: إقامة علم كلامٍ على أساسٍ عقلي خالص، وعلى الرغم من ذلك نجده يعوّل على الدليل السمعي في بعض القضايا العقدية، مما يعني أنه عند استدلاله بالسمع لم يكن هناك معارض عقلي، وإلا لما عوّل عليه.

والمتأمل لكلام الرازي حول الرؤية في كتابه (المطالب العالية) الذي استشهد به ابن تيمية على موقف الرازي من الدليل النقلي يجد بوضوح تام إثباته للرؤية ورده على منكريها، بل نجده يقول بعد ذكره الأدلة (الشبهات) التي استدل بها النافون للرؤية: "واعلم أن هذه الوجوه خسيسة ضعيفة جدًا"(٢)، وقام بالرد

---

(١) مجموع الفتاوى، ابن تيمية (١٣/١٣٩).

(٢) المطالب العالية، الرازي (٢/٨٥).



عليها وعقّب بعدها بقوله: "ظهر بهذه البيانات أن هذه الدلائل التي تمسك بها نفاة الرؤية في غاية الضعف والسقوط"(١).

كما أن الدليل النقلي عند المتأخرين بما فيهم الرازي نجد أنه متى كان محفوفا بالقرائن فإنه يفيد اليقين(٢)، وهذا ما قاله الرازي بعد ذكره الاعتراضات العقلية على الرؤية نجده يعوّل على الدليل السمعي ويشير إلى القرائن التي تثبت وقوع الرؤية بما أخبر به الأنبياء عليهم السلام من حصولها(٣).

وعلى وجه العموم فإن المتتبع لما كتبه الرازي في تلك المسألة يجد بوضوح تام ثبوت الرؤية عنده بالأدلة السمعية والرد على المخالفين، ومما قاله في كتابه نهاية العقول وهو آخر ما ألف: "ثبت بالدليل أنه يصح رؤيته"(٤).

رابعاً: التأثر ببعض أئمة الحنابلة

من المعروف أن ابن الزاغوني المتوفى (٥٢٧هـ) أحد أئمة الحنابلة، وله كتاب مشهور في العقيدة عنوانه: (الإيضاح في أصول الدين)، ومن يقرأ لابن تيمية يجده ينقل عنه ويعزو له في مواضع متعددة(٥)، وبالرجوع لابن الزاغوني الحنبلي نجده يتهم الأشاعرة بإنكار الرؤية ويضعهم مع المعتزلة في موقف واحد، وفي هذا يقول: "منع المتكلمون من المعتزلة ومن تبعهم من الأشعرية أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم رأى ربه بعينه أو بقلبه؛ لأنهم ينفون رؤيته على الإطلاق.....، فأما المعتزلة فبنوا الأمر فيه على ما تقدم من أن الرؤية غير جائزة على الله تعالى، وأما الأشعرية فبنوا الأمر فيه على قول عائشة"(٦).

---

(١) المطالب العالية، الرازي (٨٧/٢).

(٢) ينظر: أبكار الأفكار، الآمدي (٢١٧/٢). طوالع الأنوار، البيضاوي (ص١٣٥). المواقف، الإيجي (ص٤٠).

(٣) ينظر: المطالب العالية، الرازي (٨٧/٢).

(٤) نهاية العقول، الرازي (١١٢/٣).

(٥) ينظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية (٣٢٤/١). الفتاوى الكبرى، ابن تيمية (٥٩٤/٦).

(٦) ينظر: الإيضاح في أصول الدين، ابن الزاغوني (ص٥٢٧ - ص٥٣٠).



من هنا يمكن القول: إن اتهام الأشاعرة بإنكار الرؤية لم يبدأ بابن تيمية وإنما ظهر قبله وقاله بعض الحنابلة من المتقدمين عليه، مما يعني أن هذا الموقف كان دافعا له وأنه تأثر بهم، وكان المفترض من ابن تيمية بعد اطلاعه على تراث الأشاعرة يصحح تلك الصورة وينقدها، إلا أنه قام بتأكيدها عند بعض المتأخرين من الأشاعرة.

تعقيب:

من خلال ما سبق استعرضت دوافع ابن تيمية في اتهام بعض الأشاعرة بنفي الرؤية، وحاولت الرد على تلك الدوافع بما يزيل اللبس ويظهر حقيقة القول بموضوعية وتجرد تام من خلال الرجوع إلى كلام الأشاعرة أنفسهم في تلك المسألة، وبهذا يتبين خطأ ابن تيمية في موقفه، ومدى تجنّيه على متأخري الأشاعرة، وادعاء إنكارهم للرؤية.

الخاتمة

الحمد لله أولًا وآخرا، وبعد أن انتهينا من هذا البحث نقف على أهم نتائجه وتوصياته، وذلك فيما يلي:

نتائج البحث:

- عدم صحة ادعاء ابن تيمية إنكار المتأخرين من الأشاعرة رؤيته –تعالى–.
- اعتمد ابن تيمية في تقريره لهذا الموقف على الإلزام، كما اعتمد على نصوص بعيدة عن حقيقة موقفهم من الرؤية.
- اعتبر ابن تيمية أن إثبات رؤية بلا جهة محور نقطة التحول عند المتأخرين في إنكارهم للرؤية –على حد زعمه–
- تأثر ابن تيمية بنقد المعتزلة وابن رشد للأشاعرة في إثبات رؤية بلا جهة، كما تأثر ببعض الحنابلة في موقفهم من الأشاعرة في الرؤية.
- موقف متأخري الأشاعرة من الدليل العقلي على إثبات الرؤية وموقفهم من الدليل النقلي كان دافعا لابن تيمية في اتهامهم بإنكارها.

ويوصي الباحث بما يلي:

–إعادة قراءة ما ألزم به ابن تيمية خصومه في القضايا العقدية.

–دراسة مدى تأثر ابن تيمية بالمعتزلة وابن رشد في الرد على خصومه.

–دراسة التطور الفكري عند متأخري الأشاعرة ودوافعه.





أهم مصادر البحث

- القرآن الكريم.
- الإبانة عن أصول الديانة، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: فوقية حسين محمود، دار الأنصار، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ه- ١٩٧٧م.
- أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الآمدي، تحقيق: أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ه - ٢٠٠٤م.
- الأربعين في أصول الدين، أبو حامد الغزالي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الأربعين في أصول الدين، الفخر الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد الغزالي، دار البصائر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- الإنصاف، أبو بكر الباقلاني، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الإيضاح في أصول الدين، ابن الزاغوني، تحقيق: عصام السيد محمود، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، ٢٠٠٣م.
- بيان تلبيس الجهمية، ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ه.
- التوحيد، أبو منصور الماتريدي، تحقيق: فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، دار الكنوز الأدبية، الرياض، ١٣٩١هـ.



- شرح العقائد النسفية، السعد التفتازاني، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الأولى١٤٠٧ه – ١٩٨٧م.
- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وكالة الطباعة والترجمة في الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية، السعودية.
- شرح معالم أصول الدين، شرف الدين ابن التلمساني، تحقيق: عواد محمود عواد سالم، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠١١م.
- شرح المواقف، الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ه – ١٩٩٨م.
- طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، البيضاوي، تحقيق: د محمد ربيع جوهري، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه – ١٩٩٨م.
- غاية المرام في علم الكلام، سيف الدين الآمدي، تحقيق: د حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩١ه.
- الفتاوى الكبرى، ابن تيمية، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
- قواعد العقائد، أبو حامد الغزالي، عالم الكتب – لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.
- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، الجويني، تحقيق: فوقية حسين محمود، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٨٥ه–١٩٦٥م.
- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، أبو الحسن الأشعري، تحقيق: حمودة غرابة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣١ه – ٢٠١٠ م.
- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، الفخر الرازي، دار الأضواء، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ه –١٩٨٥م.



- المطالب العالية من العلم الإلهي، الفخر الرازي، تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ه–١٩٨٧م.
- معالم أصول الدين، الفخر الرازي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، بيروت، بدون تاريخ أو رقم الطبع.
- المواقف في علم الكلام، عضد الدين الإيجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- نهاية العقول في دراية الأصول، الفخر الرازي، تحقيق: سعيد عبد اللطيف فوده، دار الذخائر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ه – ٢٠١٥م.



